تطبيقا للاتفاقية مع الموحّدة : الحكومة تصادق على تحويل سلطة تطوير وإسكان البدو في النقب لوزارة الرفاه

سعيد الخرومي

مضارب لمواطنين بدو في النقب – الصورة للتوضيح فقط

صادقت الحكومة في استفتاء هاتفي، مطلع الاسبوع، على تحويل السلطة لتطوير وإسكان البدو في النقب، وقسم التطوير الاقتصادي – الاجتماعي في المجتمع البدوي في النقب، من وزارة الاقتصاد الى وزارة العمل والرفاه.

وتأتي هذه الخطوة في اطار تطبيق الاتفاقية الائتلافية مع القائمة العربية الموحدة.

ويأتي هذا القرار بعد ساعات على التهديد الذي اطلقته القائمة الموحدة بأنها لن تصوت على القوانين في الكنيست، والتي طالبت بنقل السلطة الى وزارة العمل والرفاه " اليوم وليس بعد أسبوعين " . وكان عضو الكنيست وليد طه من القائمة العربية الموحدة، قد قال إنه أبلغ الائتلاف الحكومي بأن "أعضاء الكنيست من القائمة الموحدة لن يشاركوا في مداولات اللجان ولن يصوتوا على القوانين في الجلسة الكاملة للكنيست حتى إشعار آخر".

ووفقا لمصادر عبرية فإن قرار القائمة الموحدة هذا " بسبب أن الائتلاف الحكومي لم يقدموا حتى الآن شيئا للقضايا التي تعتبرها القائمة الموحدة مهمة كقضية الارض والمسكن".

وقال عضو الكنيست وليد طه على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي: "أبلغت الائتلاف أن أعضاء الكنيست من القائمة الموحدة لن يشاركوا في مناقشات اللجان ولن يصوتوا على القوانين في الجلسات العامة في الكنيست حتى اشعار آخر".

"مفاوضات بين الائتلاف الحكومي والقائمة المشتركة"

هذا ونقلت مصادر عبرية اخرى عن مصدر في القائمة الموحدة قوله : "لن نسمح للائتلاف بالتفاوض مع القائمة المشتركة، الامر الذي من شأنه أن يضعف قوتنا في الكنيست".

واوضحت المصادر ذاتها : "انه وفي الأيام الأخيرة ، جرت مفاوضات بين الائتلاف الحكومي والقائمة المشتركة حول المساعدة في التصويت على الميزانية. بالأمس قال عضو بارز في الائتلاف إنه سيتعين عليه العمل بجد لإقناع أعضاء القائمة المشتركة للتعاون في التصويت على الميزانية ، الأمر الذي يتطلب 61 صوتًا. وبحسب المصدر نفسه ، فقد تواصل ممثلو جميع الشراكات الائتلافية في الأيام الأخيرة مع القائمة المشتركة وطلبوا دعمهم لقوانين مختلفة تريد الحكومة تمريرها".

غنايم: "أي هجوم على الفلسطينيين سيؤدي إلى انسحابنا من الائتلاف"

في سياق متصل، قال عضو الكنيست عن القائمة الموحدة مازن غنايم في مقابلة إذاعية، "إن أي قرار تتخذه الحكومة الإسرائيلية بمهاجمة الفلسطينيين سيؤدي إلى انسحاب القائمة الموحدة من الائتلاف الحكومي".

واكد غنايم أن "غزة ولبنان والأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين هي خطوط حمراء".

يذكر أنه قبل أقل من أسبوع، قد فشل الائتلاف الحكومي في التصويت على تمديد الأمر المؤقت لقانون المواطنة "لم الشمل"، وذلك بعد ان امتنع كل من سعيد الخرومي ومازن غنايم عن التصويت، فيما صوت لصالحه كل من وليد طه ومنصور عباس.

سعيد الخرومي : "إجراء رسمي وقانوني لا غير"

من ناحيته، اوضح عضو الكنيست سعيد الخرومي من القائمة الموحدة بان " نقل المسؤولية عن سلطة توطين البدو الى وزارة العمل والرفاه الاجتماعي بإدارة الوزير مائير كوهين هو إجراء رسمي وقانوني لا غير".

وأضاف الخرومي قائلا:"في الأيام القريبة سنعمل مع الوزير كوهين على تنفيذ التفاهمات بخصوص كل الملفات العالقة ومنها : علاقة السلطة بالمجالس المحليه وقضايا اجرائية أخرى بخصوص هذه السلطة وصلاحياتها ، قضية الأزواج الشابة في قرى التحدي والصمود والمجالس الإقليمية، ملف الاعتراف والتخطيط وسياسة الإخلاء القسري وهدم البيوت".

وانتهى الخرومي للقول : " أمامنا الكثير من العمل لنقوم به ، التقدم في هذه الملفات هو صمام الأمان والاستقرار الحكومي".

PANET من مجموعة يديعوت

تابعوا آخر المستجدات على موقع بانيت

وزارة العدل — لجنة الدفاع العام

اعلان بخصوص امكانية تقديم ترشيح لوظيفة

محامي/ة الدفاع العام/ة القطري/ة

لجنة الدفاع العام القطرية التي تعمل وفقا لقانون الدفاع العام – 1995 (فيما يلي – القانون)، تعلن عن الامكانية لتقديم الترشيحات لوظيفة محامي/ ة الدفاع العام/ ة القطري/ة.

محامي الدفاع العام القطري، وفقا للبند 4 للقانون، يقف على رأس الدفاع العام وهو المسؤول عن محامي الدفاع العامين اللوائيين وكذلك عن الدفاع العام القطري. وذلك بالاضافة الى وظيفته حسب القانون، الانظمة والقواعد المعمول بها في خدمات الدولة.

شروط الاهلية للوظيفة حددت في البند 5 للقانون كما يلي: "صالح للتعيين لمحامي الدفاع العام القطري من هو مسجل في سجل اعضاء نقابة المحامين، عمل في المهنة عشر سنوات على الاقل، وهو صاحب تجربة في تعليم الدفاع العام عن متهمين".

يجب ارسال الترشيحات الى البريد الالكتروني:
Kolkore-Sanegor@justice.gov.il

يجب التأكد من ارفاق الوثائق التالية:

- استبيان للمرشح/ ة (في الرابط المرفق)
https://www.gov.il/he/Departments/publications/Call_for_bids/apply-public-defender
- سيرة ذاتية
- صورة
- توصيات
- وثائق اضافية التي تشهد على المهارات المطلوبة
- مصادقة تشغيل
- شهادات تعليم

الموعد الاخير لقبول الترشيحات:
(5 آب 2021)
للاسئلة، الاستفسارات يمكن التوجه الى هاتف 073-39255301

مجلس محلي كفر قرع
اعلان للجمهور
تقديم طلبات لتقديم دعم لهيئات/مؤسسات عامة للسنة المالية 2021

مجلس محلي كفر قرع يعلن بهذا للجمهور، بانه بالامكان تقديم طلب لتقديم دعم من قبل هيئات عامة للسنة المالية 2021، وذلك بموجب منشور مدير عام وزارة الداخلية رقم 4/2006 على أنظمته "نظام دعم لمؤسسات عامة من قبل السلطات المحلية" وبموجب المعايير التي حددت من قبل مجلس السلطة.

هذا النظام خصص لتنظيم الدعم، بشكل مباشر او غير مباشر، من قبل سلطات محلية لمؤسسات عامة/ جمعيات مختلفة التي تعمل في مجال منطقة نفوذ السلطة المحلية . الشرط هو ان النشاطات التي تنفذ من قبل المؤسسة العامة المدعومة هي في اطار عمل وصلاحيات السلطة المحلية، بموجب قوانين السلطة المحلية.

استمارات لتقديم طلبات بموجب النظام المذكور اعلاه وصيغة المعايير (תבחינים) يمكن تحميلها من موقع المجلس و/او الحصول عليها من مكتب سكرتير المجلس.

الموعد الأخير لتقديم طلبات 30.08.2021 في مكتب سكرتير المجلس.

مع فائق الاحترام،
محمد كناعنة
سكرتير المجلس

دولة اسرائيل
وزارة الطاقة

مناقصة علنية رقم 52/2021 لتلقي خدمات ضخ، نقل والحصول على مقابل الوقود من محطات الوقود لوزارة الطاقة

تطلب الوزارة، بواسطة دائرة الوقود والغاز، تلقي عروض لتقديم خدمات ضخ، نقل والحصول على مقابل الوقود من محطات الوقود.

1.1 في نطاق حملات الإنفاذ وتطبيق القانون الخاصة بالدائرة للاستيلاء على الوقود والمواد الأخرى، بالتعاون مع هيئات إنفاذ القانون الأخرى مثل: شرطة إسرائيل، سلطة الضرائب، دائرة أراضي إسرائيل وغيرها، تطلب الدائرة بهذا تلقي عروض لتقديم خدمات ضخ، نقل والحصول على مقابل البنزين، سولر التدفئة، سولر المواصلات، سائل التدفئة (البيتية أو الصناعية) وكل مادة أخرى يتم الاستيلاء عليها في نطاق إجراءات الإنفاذ وتطبيق القانون. يوضح بهذا أن الفترة الزمنية للخدمات المطلوبة أعلاه هي 16 ساعة، لكل حملة.

1.2 يحق للوزارة التعاقد مع مزود واحد أو مع عدة مزودين، وتحتفظ لنفسها بالحق بتقليص أو توسيع حجم العمل وأيضاً تحتفظ لنفسها بالحق بتحويل العمل من مزود إلى مزود آخر. والكل وفقاً لتقديراتها الحصرية.

1.3 يوضح ويؤكد بهذا أن إبرام التعاقد والتوقيع على العقد مشروطان بتوفر ميزانية ملائمة وبالحصول على التصاريح المطلوبة. ينشر إعلان حول الفائزين بعد توفر الميزانية من أجل هذه المناقصة.

تشمل مستندات المناقصة وصفا مفصلا للأعمال المطلوبة، الشروط للاشتراك بالمناقصة، المعايير لاختيار العرض الفائز وأيضاً صيغة العقد الذي سيوقع مع الفائز وشروط التعاقد. يمكن تحميل مستندات المناقصة من موقع وزارة الطاقة على الانترنت، بالعنوان: www.energy.gov.il.

يجب إدخال مغلف المناقصة **لصندوق المناقصات رقم 5**، الموجود في وزارة الطاقة في شارع بنك إسرائيل 7، القدس في الطابق –1، حتى موعد أقصاه تاريخ **31.8.2021 الساعة 14:00**.

في أي حالة لوجود تناقض بين المذكور في هذا الإعلان وبين المذكور في مستندات المناقصة، المذكور في مستندات المناقصة هو المُلزم.

أسئلة واستفسارات

الموعد الأخير لتقديم الأسئلة والاستفسارات هو تاريخ **29.7.2021 الساعة 14:00** في ملف WORD فقط، للسيدة ايلانه طمسوط عبر البريد الالكتروني على العنوان itamsut@energy.gov.il . الوزارة لن ترد على الأسئلة التي تصل بعد الموعد الأخير هذا

يُنشر تركيز الأسئلة والأجوبة في موقع دائرة المشتريات الحكومية على الانترنت وفي موقع الوزارة على الانترنت ابتداء من تاريخ **17.8.2021** ويعتبر جزءا لا يتجزأ من مستندات المناقصة ويُلزم جميع مقدمي العروض.

تحتفظ الوزارة لنفسها بالحق بالامتناع عن الرد على تعقيب في حالة رأت أن الرد على هذا التعقيب يمكن أن يُحبط أو يضر بإجراءات المناقصة وبأهدافها.